المنظور الاستراتيجي لدور المرأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

The strategic perspective of the role of women in achieving the sustainable development goals

د. حفيظة محمد عبد الله

Dr. Hafeeza Muhammed Abdullah

أستاذ مساعد – كلية الاقتصاد، جامعة إفريقيا العالمية – السودان

استهلال

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ سورة التوبة، الآية: 105.

مستخلص

تهدف الورقة البحثية إلى معرفة دور المرأة وكيفية تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة، وتقديم رؤية ومقترحات وتوصيات، تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتعرف على مدى اهتمام المرأة بهذا الدور، وتوضيح دورها من حيث القوة والضعف في محاولة فهم واقع التنمية المستدامة. والتوصل إلى نتائج تساعد في رسم السياسات المستقبلة. اعتمدت الورقة على المنهج التاريخي والوصفي.

تناولت الورقة ثلاثة محاور، المحور الأول: دور المرأة في التنمية، وتناول المحور الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية والمستدامة، المحور الثالث: الخطط الاستراتيجية لتنمية المرأة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتوصل البحث إلى عدة نتائج منها: يساهم تحسين الفرص المتاحة للمرأة في توسيع نطاق التنمية الاقتصادية، وتمكين المرأة اقتصادياً له دوراً إيجابياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والترتيبات الاستراتيجية والخطط التنموية لم تراعِ كل أوضاع المرأة بالقدر الكافي إزاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضعف التمكين الناجم عن انخفاض نسبة المشاركة في سوق العمل، وقلة فرص العمل المتاحة، وضعف الإمكانيات المادية. وأهم التوصيات: العمل على رفع المستوى الثقافي للمرأة بالمجالات الاقتصادية، وذلك بإقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل والدورات التدريبية والتأهيلية، وتبادل الخبرات المحلية والإقليمية والدولية واستحداث أنماط جديدة من المهارات في مجالات متعددة لعمل المرأة كالمشاريع التجارية وتقديم الخدمات والاستيراد والتصدير والعمل على خلق فرص عمل جديدة وغير تقليدية، وتوفير كافة الخدمات الاستشارية والإدارية والفنية لتكون قادرة على تأسيس وإدارة المشاريع والدخول في مجال ريادة الأعمال في العديد من المهن المختلفة.

abstract

The research paper aims to know the role of women and how to achieve the goals of sustainable development, and to provide a vision, proposals and recommendations that contribute to achieving the sustainable development goals, to identify the extent of women's interest in this role, and to clarify their role in terms of strength and weakness in an attempt to understand the reality of sustainable development. And reaching results that help in formulating future policies. The paper relied on the descriptive historical method.

The paper dealt with three axes, the first axis: the role of women in development, the second axis: economic and sustainable development goals, and the third axis: strategic plans for women's development to achieve sustainable development goals. The research reached several results, including: Improving the opportunities available to women contributes to expanding the scope of economic development, and women's economic empowerment has a positive role in achieving sustainable development goals, and strategic arrangements and development plans did not take into account all women's conditions sufficiently towards achieving sustainable development goals, and the resulting weakness of empowerment As a result of the low participation rate in the labor market, the lack of available job opportunities, and the weakness of financial means. The most important recommendations: Work to raise the cultural level of women in the economic fields, by holding conferences, seminars, workshops, training and qualifying courses, exchanging local, regional and international experiences, and creating new types of skills in multiple areas of women's work, such as commercial projects, service provision, import and export, and work to create new and non-working opportunities. Traditional, providing all advisory, administrative and technical services to be able to establish and manage projects and enter the field of entrepreneurship in many different professions.

مقدمة:

تسهم المرأة في الرفاهية من خلال قيامها بقدر كبير من الأعمال غير مدفوعة الأجر من قبيل تربية الأطفال والأعمال المنزلية، فالمرأة شريك الرجل في مواقع العمل والإنتاج، ولقد أصبح تمكين المرأة في الإسهام في مجتمعها ضرورة من ضرورات التنمية. فالمرأة هي نصف المجتمع أو أكثر، وهي تمثل مورد بشري هام وركيزة أساسية في النشاط الاقتصادي وتعمل على تماسك النسيج الاجتماعي من خلال المشاركة في شتى المجالات مما يؤهلها لأن تكون شريك أساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة وهي أهدف غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

ويساهم تحسين الفرص المتاحة للمرأة في توسع نطاق التنمية الاقتصادية لذا وجب الاستفادة منها في برامج أسوة بالرجل.

مشكلة البحث:

تحققاً لمقررات المجتمع الدولي في شأن التنمية المستدامة وتركيزاً على التنمية البشرية التي تجعل الإنسان محور التنمية والدور الذي يمكن أن تقوم به المرأة في الإسهام الفعال في المجتمع فالسؤال الرئيس يدور حول كيفية الاستفادة من المرأة كشريك إيجابي وفعال في تحقيق التنمية المستدامة؟.

أسئلة البحث:

1. **ما هي الأهمية الاقتصادية لعمل المرأة؟**
2. **ما مدى إسهام المرأة في العمل وكيف يمكن للمرأة أن ترفع مستوى الإنتاج والنمو الاقتصادي؟**
3. **هل يختلف عطاء المرأة ودورها الاقتصادي بحسب تعليمها ومراحل عمرها؟**
4. **هل تمت مراعاة أولويات المرأة في الخطط والاستراتيجيات؟**

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يتطرق لموضوع على جانب كبير من الأهمية في مجالين:

المجال الأول: الأهمية العلمية، فهو يسعى إلى إثراء المكتبة وتوليد آفاقاً متجددة لبحوث مستقبلية.

المجال الثاني: الأهمية العملية المجتمعية والتطبيقية

فالمرأة شريكة الرجل في مواقع العمل والإنتاج وقد أصبح تقدم أي مجتمع مرتبط بتقدم المرأة فيه وقدرتها على المشاركة في مسيرة التنمية بكافة جوانبها فلا تنمية مستدامة دون دور فاعل للنساء كرائدات للتغير، فالمرأة أمام تحديات كبيرة تقوم بالدور المنوط بها في كافة القطاعات والمجالات للوصول إلى التنمية المستدامة.

أهداف البحث:

1. **إبراز كيفية تحقيق المرأة لأهداف التنمية المستدامة.**
2. **معرفة الدور المرتقب للمرأة في المشاركة وصنع القرار.**
3. **إتاحة الفرص الاقتصادية وتحرير الإمكانات الكاملة للقوة العامة النسائية.**
4. **التوصل إلى نتائج تساعد في رسم السياسات المستقبلية.**

فروض البحث:

1. **تمكين المرأة اقتصادياً له دور إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة.**
2. **السياسات الاقتصادية تشكل معوق رئيس في إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي.**
3. **البيئة الاجتماعية لها دور كبير في إضعاف دور المرأة في المجتمع.**
4. **الترتيبات الاستراتيجية والخطط التنموية لم تراعي كل أوضاع المرأة بالقدر الكافي.**

منهج البحث:

يستخدم الباحث في إطار هذه الدراسة المنهج التاريخي والوصفي لبيان رؤية استراتيجية تبرز الدور الذي يمكن أن تقوم به المرأة في كافة القطاعات والمجالات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أدوات البحث:

يستخدم الباحث عدد من الأدوات لجمع المعلومات والبيانات اللازمة وهي المصادر الثانوية والمصادر الأولية.

مفاهيم ومصطلحات البحث:

1. **دور:**

لغة: هو مجموعة من الأنشطة والسلوكيات التي يجب أداؤها في الوظيفة المعينة.[1]

([1]) **حسن أحمد توفيق: الإدارة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط1 (القاهرة: 1986م) ص93.**

اصطلاحاً: يشير إلى معايير السلوك أو القواعد التي تحكم وضعاً معيناً في البناء الاجتماعي[1] وكذلك يقصد به المهام والوظائف والواجبات والأهداف التي تقوم بها إدارة العلاقات العامة.

إجرائياً: يعرفه الباحث بأنه وصف محدد اجتماعياً للتصرف في مركز معين ويقصد به المهام والوظائف والواجبات التي تقوم بها المرأة لتحقيق التنمية المستدامة.

2. الاستراتيجية:

لغوياً: كلمة إغريقية الأصل Strategic تعني مكتب الجنرال وفن قيادة الجنرال، وتطورت لتشمل القيادة، أي فن التخطيط لتحقيق أكبر عدد من الأغراض عند التنفيذ ثم تطور المصطلح ليشمل معنى تكتيكي Tactics أي فن نشر وإدارة القوات في مناورات وعمليات صغيرة ترمي في مجملها لتحقيق أهداف أكبر استراتيجية ثم انتقل المصطلح إلى الساحات الأكاديمية والإدارية التنفيذية وساحات العلوم الإدارية والاقتصادية والسياسية.

اصطلاحاً: تعني كل الأطروحات والوسائل والأفكار المتناسقة والمتكاملة التي من شأنها تحقيق ميزة تنافسية أو قدرة تنافسية من منظور عالمي للدولة والمؤسسة تمكنها من تحقيق الأهداف عبر أفضل استقلال للفرص والموارد المتاحة.[2]

تعرف أيضاً بأنها: مصطلح عسكري بالأساس وتعني الخطة الحربية أو هي فن التخطيط للعمليات العسكرية قبل نشوب الحروب وهي أيضاً فن إدارة تلك العمليات عقب نشوب الحرب.[3]

إجرائياً: هي أسس القيادة التي تسير بطريقة منظمة دون أي اختلال وهي عبارة عن مجموعة من الطرق والأساليب والمناهج التي تنظم مجريات العمل والتي على إثرها يتم الوصول للأهداف المنشودة في الوقت المحدد.

([1]) **محمد الجوهري وعبد الخريم: طرق البحث الاجتماعي، ط1 (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985م) ص43.**

([2]) **محمد حسين أبو صالح: التخطيط الاستراتيجي، 2012، ص55.**

([3]) http://ar.wikipedia.org/wiki. **تاريخ الدخول: 2019/8/18م الساعة 2:00 ظهراً**

هيكل البحث:

يتكون البحث من إطار نظري يتناول ثلاثة محاور:

- **المحور الأول: دور المرأة في التنمية**
- **المحور الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية والمستدامة**
- **المحور الثالث: الخطط الاستراتيجية لتنمية المرأة لتحقيق التنمية المستدامة**

وأخيراً الخاتمة والنتائج والتوصيات والمقترحات وقائمة المصادر والمراجع.

المحور الأول: دور المرأة في التنمية

للمرأة دور كبير في التعليم والمجتمع يفوق ما يقال عنه، فدورها يبدأ من مجيئها إلى الدنيا حتى يتوفاها الله، فهو دور حفظه لها الإسلام وخصاها به مشيرة إلى أن الرؤى لا تتحقق إلا بالرجوع إلى العقيدة وما أعظم وما أجل ما يتركه الإيمان في نفس المرأة كالماء أعزب ما يكون، وإنه لأشد ما يسطو على النيران فاستطاعت المرأة منذ زمن بعيد بعزيمتها وطموحها كسر كل القيود الاجتماعية وتخطي النظرة الذكورية الضيقة التي تحصرها في كونها لا تصلح إلا لإدارة البيت وتربية الأطفال فقط، فقد نجحت في شتى ميادين العلم والعمل، ليس هذا فحسب بل أنها اخترقت آفاقاً أوسع في مجال التكنلوجيا وتفوقت وأبدعت في العديد من العلوم وتفردت في بحوثها فأهدت البشرية من الاختراعات ما يمكن أن يلعبه دوراً كبيراً في حل كثير من المعضلات. وفي ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم تأتي أهمية وجود عمل عربي مشترك يعزز مكانة المرأة ومشاركتها الفاعلة في عمليات التنمية داخل مجتمعها بإرادة واعية تهتم بقضاياها ومجتمعية النهوض بواقعها لمواجهة التحديات الكبرى التي تواجهها على مختلف الأصعدة بما يضمن لها واقع مقنع ومستقبل أفضل. إذ لا يمكن تحقيق التنمية المنشودة لأي مجتمع بينما نصفه معطل، فالمرأة رقماً هاماً في كل جوانب الحركة الاقتصادية كما ظلت تسهم في داخل الأسرة بطيب نفس كبير.

أهمية تعليم المرأة:

يشكل التعليم جانباً أساسياً من جوانب تمكين المرأة والنهوض بها في شتى المجالات إذ جاء في الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان أن تعليمها يعتبر حقاً مشروعاً وأحد أهم السبل الحكمية الكفيلة بمنحها قدرة أكبر على العيش الكريم.

يلعب التعليم دوراً أساسياً في تحسين الجانب النفسي للمرأة وذلك من خلال ثقتها بنفسها، وتمكينها من اتخاذ القرارات الصحيحة والتخفيف من التبعية للغير، ويحررها من الفكرة النمطية السائدة التي تنص على أن دور المرأة يقتصر على القيام بالأعمال المنزلية وتربية الأطفال.

يعزز التعليم من القدرات النفسية والمهارات الشخصية وذلك من خلال تعزيز المهارات العقلية والفكرية وزيادة القدرة على التفكير السليم والنقد البناء والفهم والاستيعاب. كذلك ينعكس تعليم المرأة إيجابياً على تعاملها مع أفرد أسرتها، وأن الأم المتعلمة توفر رعاية أفضل لأطفالها، لكونها تمتلك القدرة على بناء جيل واعي ومثقف من خلال التعامل مع أطفالها بأسلوب علمي سليم بعيداً عن العنف والجهل.

كذلك يفتح التعليم الآفاق أمام المرأة لبناء شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية سواء في محيط العمل أم غيره. [1]

دور المرأة المتعلمة في المجتمع:

لاشك أن المرأة المتعلمة لها دور كبير ينعكس على شخصيتها وطريقة تفكيرها بناءً على ذلك أثر تعليمها على المجتمع وأهميته البالغة في جميع المجالات، يمنح التعليم للمرأة وعياً وفهماً أكبر للعديد من الأمور الحياتية، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على آلية تعاملها مع المشكلات المختلفة، من حيث تحديد المشكلة والبحث عن الحلول المناسبة لها بشكل منطقي وموضوعي كما أنها قادرة على اتخاذ القرارات، المختلفة بمعزل عن تحكم وسيطرة الآخرين.

أهمية دور المرأة في تنمية المجتمع:

إن من أعظم ما تركه لنا القرن العشرين مفهوم التنمية الشاملة الذي تفاوت خط تطبيقه بين دول العالم، ولكنه أصبح من بين الأسس الثابتة لقياس تقدم المجتمعات دليلاً على أن التنمية أصبحت تمثل مطلباً ملحاً وأساسياً لكل المجتمعات المعاصرة، وفي أطار الاهتمام بقضية التنمية الشاملة، وانطلاقاً من أن التنمية ترتكز في مطلقاتهم على حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز، يصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تنمية المجتمع جزءاً أساسياً في عملية التنمية ذاتها.

([1]) مجلة الأسرة والمجتمع، تأسست في يوليو 1996م، العدد التاسع والأربعون، مارس، 2011، ص14.

سطرت المرأة في العصور القديمة والحديثة أسطراً من نور في جميع المجالات، حيث كانت ملكة وقاضية وشاعرة وفنانة وأديبة وفقيهة ومحاربة وراوية للأحاديث وإلى الآن ما زالت المرأة في المجتمعات الإسلامية تكد وتكدح وتساهم بكل طاقاتها في رعاية بيتها وأفراد أسرتها فهي الأم التي تقع على عاتقها مسؤولية تربية الأجيال القادمة من أجل التنمية المستدامة، وهي الزوجة التي تدير البيت وتوجه اقتصاده، وهي بنت أو أخت أو زوجة، وهذا يجعل الدور الذي تقوم به المرأة في بناء المجتمع دوراً لا يمكن الاستهانة به.

فالأم مدرسة إذا أعددتها ❖❖ أعددت شعباً طيب الأعراق

نظرة المجتمع إليها والاعتراف بقيمتها ودورها في المجتمع:

ومنذ بداية العقد العالمي للمرأة وحتى مؤتمر بكين بدأ الاهتمام العالمي بقضية تنمية المرأة وتمكينها من أداء أدوارها بفعالية في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، وقد واكب هذا الاهتمام العالمي اهتمام كثير من الدول والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية، وذلك من خلال عقد سلسلة من الندوات والمناقشات وأدوات العمل والمؤتمرات، كان آخرها منتدى قمة المرأة العربية بالمنامة مروراً بمؤتمر القمة للمرأة العربية، القاهرة، ومؤتمر القمة الاستثنائية للمرأة العربية بالمغرب بالإضافة إلى عدة منتديات حول المرأة في السياسة، في المجتمع والإعلام والمرأة في بلاد المهجر التي عقدت في عدة دول عربية.

ولقد أكدت وأوصت جميع المنتديات بكافة صورها على ضرورة دعم دور المرأة ومكانتها ومنحها حق العمل في الميادين كافة انطلاقاً من أهمية مكانة المرأة في المجتمع ودرها في تحقيق استقرار الأسرة وحرصها على تمكينها من دورها الحقيقي في المجتمع.

ولذلك نركز على الأدوار التي تقوم بها المرأة في تنمية المجتمع، وحتى نتمكن من تحديد هذه الأدوار لابد أولاً من تحديد المفاهيم الأساسية التي تعد من الموجهات الأساسية.[1]

مفهوم التنمية:

عرفت الأمم المتحدة تنمية المجتمع بأنها عملية زيادة الخيارات المطروحة على الناس وعناصرها الأساسية وأنها العمليات التي يمكن بها توحيد ظهور المواطنين والحكومة

[1] مجلة الأسرة والمجتمع، المرجع السابق، ص15.

لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات ولمساعدتها على الاندماج في المجتمع والمساهمة في تقدمه بأقصى قدر مستطاع.

مفهوم الدور:

الدور هو مجموعة من الصفات والتوقعات المحددة اجتماعياً والمرتبطة بمكانه الدور له أهمية اجتماعية لأنه يوضح أن أنشطة الأفراد محكومة اجتماعياً، وتتبع نماذج سلوكية محددة، وبالنسبة للمرأة فالدور المعياري لها كامرأة وزوجة وأم، أي الدور الذي يتوقعه منها المجتمع وينتظر منها القيام به يتفق اتفاقاً كبيراً مع دورها الفعلي.

مفهوم الدور الاجتماعي هو الأنشطة التي تقوم بها المرأة في نطاق أسرتها وخاصة ما يتعلق بتربية النشء وعلاقة وتعليم أسرتها يفيد للأسر الأخرى خلال عملية نشاطها اليومي والاجتماعي.

مفهوم الدور الثقافي:

هو قدرة المرأة على تقييم من تتلقاه من معارف ومعلومات من وسائل الإعلام المختلفة بما يدعم دورها في معايشة قضايا العصر والانفتاح على العالم الخارجي حيث يلعب التعليم دوراً هاماً في هذا المجال، حيث أنه كلما نالت المرأة قسطاً أكبر من التعليم كانت أكثر فهماً وإدراكاً ومقاومة للإيحاءات والتأثيرات السلبية التي قد ينقلها الاتصال بالعالم الخارجي.[1]

مساهمة المرأة في التنمية الاجتماعية والثقافية:

يرجع الاهتمام بالدور الاجتماعي والثقافي للمرأة إلى الإيمان بالبيئة التي يعيش فيها الطفل في السنوات الأولى من عمره وعلى نحوه مستقلاً، فالمرأة تلعب دوراً رئيساً في تنمية الموارد البشرية الصغيرة، فالأسرة هي المؤسسة التربوية الأولى لتربية الطفل وتنشئته، فيها يوضع حجر الأساس التربوي وفيها يتعلم مبادئ الحياة الاجتماعية والمعارف والعادات الصحية السليمة، وارتفع مستوى الوعي الثقافي للمرأة في البلدان الإسلامية وذلك استناداً إلى التطورات والتغيرات التي طرأت على العالم بصفة عامة والعالم الإسلامي بصفة خاصة، من تطور تكنلوجي واتساع نطاق الاتصال بين الناس.

(1) عصام نور سرية، دور المرأة في تنمية المجتمع (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2006م) ص27.

فارتبط مستوى الوعي الثقافي بالتعليم حيث أن المرأة كلما نالت قسطاً من التعليم كانت أكثر قدرة على فهم وإدراك ما تبث لها وسائل الإعلام وأكثر وعياً بما يدور في عالمها المحلي والعالمي من تغيرات وتحولات، كما تلعب وسائل الاتصال والإعلام دوراً هاماً في زيادة انفتاح المرأة على ثقافات جديدة وفي سرعة تدفق المعلومات والمعارف، ويستخلص أن المرأة المسلمة واسعة الثقافة هي التي تسعى إلى إحداث التغيرات وارتفاع مستواها الاجتماعي وبروزها في عالم الأعمال من أبرز وأهم القوى العاملة في إحداث التغيير وفي الانفجار المعرفي والثورة التعليمية من أجل أجيال الغد وتنمية مستدامة فالمرأة هي رائدة المجتمع وإحداث التغيير.[1]

المحور الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية والمستدامة:

اهداف التنمية الاقتصادية :

للتنمية الاقتصادية اهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير اسلوب الحياة الكريمة لا ينظر الى التنمية الاقتصادية باعتبارها غاية في حد ذاتها وانما ينظر اليها على انها وسيلة لتحقيق غايات اخرى ومن الصعب تحديد اهداف معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف ظروف كل دولة واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الا انه يمكن ابراز الاهداف الاساسية التي يجب ان تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية ومن اهم هذه الاهداف:

1- زيادة الدخل القومي: تعتبر زيادة الدخل القومي من أول اهداف التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة بل من اهم الاهداف على الاطلاق، ذلك ان الغرض الأساسي الذى يدفع هذه البلدان الى القيام بالتنمية الاقتصادية انما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها والسبيل للقضاء على هذا الفقر وانخفاض مستوى المعيشة فيها وتحاشى تفاقم المشكلة السكانية الزيادة الدخل القومي [2] والدخل القومي المقصود هنا هو الدخل الحقيقي لا النقدي المتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة معينة . وليس هناك شك في ان زيادة الدخل القومي

([1]) عصام نور سرية، دور المرأة في تنمية المجتمع، المرجع السابق، ص28.

([2]) محمد عبد العزيز عجمية ، صبحى تاريس فريضة ،مذكرات في التنمية والتخطيط الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر 1986م ص64

الحقيقي في اسى بلد من البلدان تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وامكانيات البلد المادية والفنية فكلما كان معدل الزيادة في السكان كثيرا كلما اضطرت الدول الى العمل على تحقيق نسبة اعلى للزيادة في دخلها القومي الحقيقي غير ان حدود هذه الزيادة تتوقف على امكانيات الدولة المادية والفنية فكلما توفرت اموال كثيرة وكفاءات احسن كلما امكن تحقيق نسبة اعلى للزيادة في الدخل القومي وكلما كانت هذه العوامل نادرة فان نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة الدخل القومي الحقيقي اصغر وعموما يمكن القول بان زيادة الدخل الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها يعتبرن أولى اهداف التنمية الاقتصادية واهمها على الاطلاق في كل الدول

2 - رفع مستوى المعيشة : يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الاهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيقها ذلك انه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من ما كل وملبس ومسكن وغيرها وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة مالم يرتفع مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية ولتحقيق مثل هذه الغايات فالتنمية الاقتصادية بهذا المعنى ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب وانما هي ايضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى ذلك ان التنمية الاقتصادية اذا وقفت عند خلق زيادة في الدخل القومي فان هذا قد يحدث فعلا غير ان هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة باي تغيير في مستوى المعيشة ويحدث ذلك عندما تحدث زيادة في السكان اكبر من زيادة الدخل القومي أو عندما يكون نظام التوزيع مختل فزيادة السكان بنسبة اكبر من الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة كذلك الحال لو ان نظام توزيع هذا الدخل مختلا وما يحدث في هذه الحالة هو ان معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي تكون لصالح طبقة معينة من المجتمع وهى الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي وبذلك يظل مستوى المعيشة الجزء الاكبر من المجتمع على حاله ان لم ينخفض، لذا فان هدف رفع مستوى المعيشة هو من اهم الاهداف التي يجب ان تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقها في الدول المتخلفة والتي تقوم بتنمية مواردها في الوقت الحاضر ولعل اقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من الدخل فكلما كان

المتوسط مرتفعا دل على ارتفاع مستوى المعيشة وبالعكس كلما كان منخفضا دل على انخفاض مستوى المعيشة وتحقيق هذا الهدف لايق عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب بل يجب ان ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة وطريقة توزيع الدخل القومي من جهة اخرى لذا يجب العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبيا بالتحكم في معدل المواليد والهبوط به الى مستوى ملائم كما يجب السعي الى تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومي بين السكان.

3- تقليل التفاوت في الدخول والثروات: هذا الهدف من الاهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية حيث انه في معظم الدول النامية ورغم انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه تشهد تفاوت كبير في توزيع الدخول والثروات اذ تحصل طبقة من افراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة وطبقة اخرى على حصص صغيرة منها ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول يؤدى الى اصابة المجتمع بأضرار جسيمة حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع هذا بالإضافة الى انه غالبا ما يؤدى الى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر الجزء المعطل في رأسمال المجتمع ذلك ان الطبقة الموسرة هي التي تستحوذ على كل الثروات ومعظم الدخول لا تنفق في العادة كل ما تحصل من اموال بسبب صغر ميلها الإحدى للاستهلاك وهى عادة تكتنز الجزء الاكبر مما تحصل عليه من دخول بعكس الطبقة الفقيرة التي يدفعها ارتفاع الميل الإحدى للاستهلاك الى انفاق كل ما تحصل عليه من اموال[1].

حيث ان الجزء الذى تكتنزه الطبقة الموسرة يؤدى في الاجل الطويل الى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي وزيادة تعطيل راس المال لذا فليس من المستغرب ان يعتبر تقليل التفاوت في الدخول والثروات من بين الاهداف التي يجب ان تسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيقها .

4- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي: من بين الاهداف الاساسية للتنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة تعديل تركيب النسب للاقتصاد القومي وتغيير طابعه التقليدي ففي هذه البلدان تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي فهذا القطاع

(1) كامل بكرى التنمية الاقتصادية مؤسسة شباب الجامعة مصر 1984م، ص 83

هو مجال الانتاج ومصدر للعيش للغالبية العظمى من السكان كما ان هذا القطاع هو مجال يعتبر الاهم من بين القطاعات الاخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي .

وسيطرة هذا القطاع على اقتصاديات هذا البلدان يجعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة تقلبات الانتاج والاسعار فاذا حدث وان حصلت زيادة في المحصول الزراعي أو ارتفعت اسعاره في الاسواق العالمية فان ذلك يعنى الحصول على موجة من الانتعاش والرواج اما اذا حدث العكس وحصل انخفاض في المحصول نتيجة العوامل الطبيعية كانخفاض مياه الري أو حتى تدهور الاسعار في الاسواق العالمية ادى ذلك الى انتشار الكساد والبطالة في هذه البلدان .

وهكذا نلاحظ ان سيطرة الزراعة على اقتصاديات الدول يشكل خطرا جسيما على ما تنشده من هدوء واستقرار لذا فان التنمية الاقتصادية يجب ان تسعى الى التقليل من السيطرة الزراعية على الاقتصاد القومي وافساح المجال للصناعة لتلعب دورها الى جانب بقية قطاعات الاقتصاد القومي الاخرى وبذلك تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي نتيجة سيطرة الزراعة عليه أو على الاقل تضمن التخفيف من حدتها .لذا فانه على القائمين بأمر التنمية الاقتصادية النهوض بالصناعة سواء كان ذلك بأنشاء صناعات جديدة أو التوسع في الصناعات القائمة وذلك حتى يضمنوا القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على النشاط الاقتصادي .

ويرتبط تطور اهداف التنمية بتطور مفهوم التنمية لذلك لابد من اضافة هدف اخر وهو الحفاظ على البيئة حيث ان تحقيق رفاهية الاجيال الحالية يجب ان لا تكون على حساب استنزاف الموارد الطبيعية لان في ذلك اجحاف بحقوق الاجيال المستقبلية .وقد اتفقت الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة في على تحقيق ما يسمى بالأهداف الانمائية للألفية الثالثة [1].

أهداف التنمية الاجتماعية:

اهداف التنمية المستدامة مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الفقر –الجوع–الصحة–التعليم–تغير المناخ–المساواة بين الجنسين–المياه–الصرف الصحي–البيئة–العدالة الاجتماعية) وعلى الرغم من ان اهداف التنمية

[1] الامم المتحدة تقرير الاهداف الانملئية ص 4-8

المستدامة ليست ملزمة قانونا الا ان الحكومات تأخذ زمام ملكيتها وتضع اطر وطنية لتحقيقها لذا فالدول هي التي تتحمل المسئولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه مما يتطلب جمع بيانات نوعية يسهل الوصول اليها في الوقت المناسب بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي الى التحليلات التي تجرى على الصعيد الوطني وبما يساهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي وتستند اهداف التنمية المستدامة الى المبادي المتفق عليها في القرار بعنوان المستقبل الذى نصبو اليه وقررت وكالات الامم المتحدة التي هي جزء من مجموعة الامم المتحدة الانمائية دعم حملة مستقلة لتوصيل اهداف التنمية المستدامة الجديدة الى جمهور أوسع وحظيت هذه الحملة –مشروع الجميع –بدعم مؤسسات الشركات والمنظمات وجاءت في بدايتها عبارة ضمان عدم تخلف اسى احد عن الركب ويمكن ترجمة مفهوم عدم تخلف احد عن الركب عمليا بإتاحة فرص وسبل وصول الجميع الى المشاركة في عمليات صت القرار وفي وضع المفاهيم التي تستند اليها السياسات والبرامج التي تؤثر على حياتهم وهذا يتطلب اشراك جميع اصحاب المصلحة على جميع المستويات على نحو محدد وشامل وذلك استنادا الى بيئة مواتية وقنوات للاتصالات والمعلومات تتسم بالشفافية ويسهل الوصول اليها وتساعد على ادماج اشد الفئات ضعفا وتهميشا [1].

وهنالك اهداف مكملة ولها دور غير مباشر في تعزيز دور المرأة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة واهداف اضافية

لتعزيز دور المرأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة[2]:

1-القضاءعلى الفقر بجميع اشكاله في كل مكان

القضاء على الفقر المدقع للناس اجمعين اينما كانوا بحلول عام 2030 وتعتمد امكانية تحقيق هذا الهدف بشكل كبير على انهاء التمييز ضد المرأة بمختلف اشكاله لأنه يقلل من قدرة المرأة على الحصول لفرص عمل وأجور متسأوية مع الرجل بالاضافة الى ذلك فان التمييز يعد عائق في وجه المشروعات التى تمتلكها المراة بسبب صعوبة حصولها على موارد مالية تمكنها من انشاء هذه المشروعات و يقاس الفقر حاليا بعدد الاشخاص الذين يعيشون باقل من دولار في اليوم. وتخفيض نسبة الرجال والنساء والاطفال من

(1) المنتدى السياسى الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة المجلس الاقتصادى والاجتماعى يوليو 2016 ص35

(2) موقع ويكبيدا تاريخ الدخول 2019م الساعة 4م ، https://ar.wikipedia.org/wiki

جميع الاعمار الذين يعانون الفقر بجميع ابعاده واستحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطنى للجميع ووضع حدود لها وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030 م

2-القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائى والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

3-ضمان تمتع الجميع بانماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار

4-ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

5-تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

6-ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها ادارة مستدامة.

7-ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

8-تعزيز النمو الاقتصادي والمطرد الشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.

9-اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار.

10-الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

11-جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وامنه وقادرة على الصمود ومستدامة

12-ضمان وجود انماط استهلاك وانتاج مستدامة.

13-اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ واثاره.

14-حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

15-حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

16-التشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها احد من اجل تحقيق التنمية المستدامة واتاحة امكانية وصول الجميع الى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

17-تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثالث: الخطط الاستراتيجية لتنمية المرأة لتحقيق أهدف التنمية المستدامة

الخطط الاستراتيجية وتنمية المرأة:

التخطيط الاستراتيجي القومي هو العملية التي يتم من خلالها وضع الاستراتيجية القومية ويتضمن التحليل الاستراتيجي واختيار التوجه الاستراتيجي للدولة والغايات الوطنية وتحديد البدائل كما يتضمن تحقيق التكامل والتناسق للنشاط الوطني (السياسي والعلاقات الدولية, الاقتصادي, الاجتماعي, الثقافي, العلمي التقني, العسكري الأمني, الإعلامي والمعلوماتي) [1] ، والخطط الاستراتيجية تقوم بها الدولة حيث تمتلك الدولة الأدوات والآليات التي تمكنها من السيطرة على المؤسسات التنفيذية وإصدار التشريعات والقوانين.

والتخطيط يعني عملية تغير اجتماعي مقصود تتضمن الاستخدام الواعي للموارد والإمكانات المادية والبشرية والتكنولوجية لتحقيق هذا التغيير الذي يجب أن يشترك في عملية التخطيط لإحداثه أفراد الشعب وقيادته الممثلون له أصدق تمثيل وبالاستعانة بالخبراء والفنيين والمخططين ويؤدي عادة إحداث وتحقيق هذا التغير إلى نقل المجتمع من وضع اجتماعي معين إلى وضع اجتماعي آخر أفضل منه عن طريق الوصول إلى قرارات تخطيطية موضوعة مناسبة .[2]

التنمية البشرية:

تمثل المصادر البشرية أهم الموارد والثروات ويعد تطويرها أهم خطوة في تطوير الدول والشعوب إذ أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية فإذا ما تعلم وتدرب واستنار ارتقى سلوكه وتفكيره وأداؤه كفرد وكعضو في منظومة العمل يقود بدوره لرقي وتقدم الأمم حيث أن أداء الأمم ما هو إلا محصلة أداء الأفراد.

ظهر تعريف التنمية البشرية في مقدمة الإعلان العالمي عن حق التنمية الصادر في ديسمبر 1986م بأنها عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعاً على أساس مشاركتهم النشطة

([1])محمد حسين ابو صالح ،التخطيط الاستراتيجى القومى، الخرطوم ، 2014م ، ص56

([2]) ماهر أبو المعاطي علي، التخطيط الاجتماعي ونموذج السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري، القاهرة، مكتبة الصفوة، 1999م، ص22.

في الحرف الهادفة في التنمية ويعتبر تقرير التنمية الصادر من الأمم المتحدة في 1994م التنمية البشرية نموذج من نماذج التنمية التي تمكن الأشخاص من توسيع قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيفها أفضل توظيف في جميع الميادين حيث يعرف مصطلح التنمية البشرية الإنسان كأداة وغاية التنمية مع اعتبار التنمية البشرية كوسيلة لضمان رفاه المجتمع حيث تعمل على تنمية وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر التنمية ذاتها أي أن تنمية الناس بالناس وللناس ووفقاً لهذا المفهوم فإن عملية التنمية يجب أن تكون شاملة ومتكاملة ومستدامة لتشمل عدة مجالات مثل التنمية الإدارية والسياسية والثقافية مع وجود الإنسان كقاسم مشترك في جميع المجالات التي يعود تطورها بمردود على عملية التنمية الفردية من حيث تطور أنماط المهارات والقيم والمشاركة الفعالة للإنسان في عملية التنمية إلى جانب الانتفاع بها، ومعلوم أن عوامل النهضة وفق النظريات الاقتصادية هي مثال "الأرض ورأس المال – الكادر البشري ويضيف الباحث التكنولوجيا الحديثة" ولا يتحقق استكمال النهضة إلا بوجود الإنسان الذي يضع الخطط والتصورات وينفذ الأعمال مستخدماً كل آليات ووسائل إحداث النهضة واستدامتها، وتهدف عملية تنمية الموارد البشرية إلى زيادة قدرات الأفراد الحالية والمستقبلية وتزويدهم بالمعارف والمهارات وتوفير فرص التطور والتأهيل المستمر لضمان أداء كل فرد عمله بكفاءة وفاعلية مع استمرارية تطوير الأداء وتعظيم القدرات على النمو والتطور بالتعلم والتعليم والتدريب والتطوير وهي العناصر الأساسية لتنمية الموارد البشرية ضمن خطط وبرامج استراتيجية متكاملة ومن أهداف التنمية البشرية تحسين نوعية الحياة من خلال التعليم الجيد والرعاية الصحية والتوزيع العادل للثروة والدخل القومي وإقامة نظام الأمن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والاهتمام بالثقافة وإقامة علاقات إنسانية أساسها المساواة ورعاية الحقوق الأساسية وإتاحة الفرصة للمشاركة السياسية وتوسيع مدى الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة إنتاج السلع وتوسيع نطاق توزيعها الجغرافي وتحسين الأحوال المعيشية للجيل الحالي والأجيال القادمة.[1]

([1]) أشرف محمد عاشور، جغرافية التنمية في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2008م، ص14.

تنمية الموارد البشرية :-

مصطلح الموارد البشرية يرجع إلى كمية وكيفية القوى العاملة لدى الأمة وتعني المجموع الكلي للمهارات والمعارف المتاحة لمجتمع معين وكذلك المواقف السائدة لأفراد هذا المجتمع وبراعتهم في التأثير على الموارد الطبيعية والمادية لإنتاج سلع وخدمات اجتماعية واقتصادية ويختلف مفهوم الموارد البشرية عن مفهوم القوى العاملة إذ أن الموارد البشرية تشمل كل البشر الذكور والإناث والأطفال والشيوخ الأصحاء والمرضى والمعاقين أي أنها تشمل البشر المنتجين وغير المنتجين وليست كل الموارد البشرية قوى عاملة فالقوى العاملة هم الأفراد النشطون اقتصاديا الذين يعملون والذين لا يعملون ويبحثون عن عمل وعليه فإن تنمية الموارد البشرية تعني الأفعال اللازمة لتقديم وإبراز مهارات ومعارف أفراد المجتمع وتعزيز مواقفهم للإسهام في تحسين مستوى المعيشة بالنسبة للمجتمع إذ أن تنمية الموارد البشرية تأتي في صياغ إعداد القوى العاملة المدربة لمقابلة احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعليه فإن مفهوم تنمية الموارد البشرية يمكن أن يتبلور من خلال رؤية الذين يقولون بأن المجتمعات التي لديها إمكانيات تنمية متشابهة من حيث توفر الموارد الطبيعية يمكن لها أن تنمو بصورة مختلفة نسبة لاختلاف مواردها البشرية وأصبح بعض المهتمين بقضايا التنمية يتحدثون عن المساواة والعدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية وإدماج النوع ومحاربة الفقر والمحافظة على البيئة وحماية المستهلك وتقليل الفجوة الرقمية كمحاور أساسية للتنمية وهذا يقود إلى مدخل التنمية البشرية المستدامة وهو مصطلح جديد أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية ويعنى ويؤكد على الاستثمار في البشر من أجل خلق كوادر مؤهلة تستطيع أن تتعايش مع تحديات العصر من خلال زيادة فرصهم في التعليم والرعاية الصحية ورفع مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل[1]، وأيضاً تعرف التنمية البشرية المستدامة بأنها تنمية تحافظ على البيئة عوضاً عن تدميرها وتعزز تمكين البشر لا تهميشهم وهي في الأساس نمط للتنمية يعطي الأولوية للفقراء ويوسع الفرص والخيارات المتاحة أمامهم كي يوفر لهم إمكانية المشاركة في القرارات ذات الصلة بمعيشتهم وتكون هذه التنمية بهذا التعريف منحازة ومدافعة عن الفقراء وعن المرأة والطفل وعن الطبيعة وفرص العمل.[2]

([1]) فايز محمد عيسوي، أسس جغرافية السكان، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، ط2، 2009م، ص433.

([2]) محمد عوض جلال الدين، إنجاز التنمية المستدامة ومناهضة الفقر، الخرطوم، 2003م، ص5.

وأيضاً تعرف التنمية البشرية المستدامة بأنها بأنها توسيع للخيارات المتاحة للبشر وإن تعددت هذه الخيارات وتغيرت بفعل الزمن إلا أن هنالك ثلاثة خيارات أساسية توجد في كل مستويات التنمية وتتمثل في أن يعيش أفراد المجتمع حياة صحية وطويلة وأن يحصلوا على المعارف الأساسية وعلى الدخل اللازم لتوفير مستوى معيشي لائق يضاف إلى ذلك خيارات أخرى مثل الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية فالإنسان هو محور التنمية والنمو الاقتصادي يعتمد على عدة عوامل منها رأس المال البشري الذي يعد من أهم العوامل لإحداث التنمية لذلك لا بد من إعداد الموارد البشرية وزيادة كفاءتها ومهاراتها مما يزيد من قيمتها الاقتصادية ويمكنها من التأثير على الإنتاج والإنتاجية، والتنمية البشرية لكي تكون تنمية مستدامة وهادفة لا بد أن تتضمن:

1. المساواة التي تعني تكافؤ الفرص.
2. الانتاج والإنتاجية.
3. الاستدامة والتي لا تعني الاهتمام بالبيئة فقط وإنما تهتم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.
4. التمكين – أي تمكين أفراد المجتمع على بناء قدراتهم وزيادة فرصهم بدلاً من تهميشهم.[1]

التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية:

مفهوم التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية هو العملية المنظمة التي يتم من خلالها تعميم المعرفة وتأهيل وتوفير الموارد البشرية المطلوبة كماً وكيفاً وتوقيتاً ومكاناً، لتحقيق المصالح الوطنية وذلك من خلال إحداث التنمية العقلية والنفسية والأخلاقية للأفراد بما في ذلك توفير الكوادر المدربة بالمستوى العالي أكاديمياً وفنياً وتقنياً وتشكيل السلوك الوطني والسلوك المهني وأنماط التفكير الإيجابي والإبداعي وتعزيز الانتماء الوطني وبناء السلوك الشخصي القويم وصبغه بالقيم الفاضلة من صدق وأمانة والتزام واحترام وإتقان للعمل واحترام لقيمة الزمن وتأسيس الشراكة بين مؤسسات التربية والتعليم والتدريب ومؤسسات الدولة[2] والتخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية يعتمد

([1]) حسن كمال الطاهر، ورقة عمل بعنوان: التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات تنمية الموارد البشرية، الخرطوم، المؤتمر القومي الأول لتنمية الموارد البشرية ، 2012ممرجع سبق ذكره

([2]) محمد حسين أبو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، الخرطوم، 2014م، ط1، ص506.

على تحديد الفرص والمهددات المتعلقة بوفرة ونقص الموارد البشرية في المستقبل ونقاط قوة وضعف الموارد البشرية المتاحة ويتم تحديد الفرص والمهددات على ضوء التحليل العام لمتغيرات البيئة العامة حيث أن تغير الاتجاه الاستراتيجي للمنظمة من استقرار إلى توسع على سبيل المثال يتطلب من إدارة الموارد البشرية عند وضع خطتها أن تبحث عن الفرص الخاصة بالموارد البشرية التي يمكن من خلالها الإيفاء بالمتطلبات الخاصة لتحقيق أهداف المنظمة فقصور خطط الموارد البشرية عن الإيفاء بهذه المتطلبات قد يضع المنظمة في موقف لا يمكن معه استغلال الفرص البيئية المتاحة لها.[1]

وتهدف استراتيجية الموارد البشرية في نشاطاتها وممارساتها إلى تكوين وتنمية العنصر البشري المؤهل والمحافظة عليه داخل المؤسسة حيث تساهم بذلك في رفع كفاءة وفاعلية المؤسسة وتساهم إدارة الموارد البشرية بكل وظائفها إلى تحقيق أهداف متعددة حيث تهدف بشكل أساسي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين وخفض تكلفة العمل. لتحقيق أهداف المنظمة وضمان استمرارية نشاطاتها من خلال تحسين الإنتاجية والتوعية لعمليات ومخرجات المؤسسة، إن إدارة الموارد البشرية تهدف إلى التنسيق الكامل مع الإدارات الأخرى في المنظمة لتحقيق الآتي:

1. التشاركية في توقيع اللوائح والتعليمات والسياسات التي تنتجها المنظمة للعاملين.
2. إبداء الإرشاد لمديري الإدارات الأخرى فيما يتعلق بأعمالهم واطلاعهم أولاً بأول على كافة المستويات الحكومية التي لها تأثير على نشاط إداراتهم.
3. حث مدراء الإدارات على اتباع نظم السلامة اللازمة بحماية العاملين وممتلكاتهم.
4. المساعدة في وضع الحلول المناسبة لجميع المشاكل التي تعترض العمل والعاملين.[2]

العلاقة المتبادلة بين تمكين المرأة والتنمية.

ان الاهتمام بالمرأة وادوارها المختلفة، خاصة الإنتاجية والإنمائية، تعد ضرورة قصوى لكل البلدان التي تعيش حالات التخلف العام، فالتنمية كحل جذري للخروج من دائرة هذا التخلف وما يخلفه من انعكاسات سلبية في شتى الميادين، أصبحت مطلبا ملحا لكل المجتمعات المعاصرة والمتخلفة على الخصوص، لذلك فإن التنمية كإستراتيجي لا بديل عنها، لأنها مقياس تقدم الأمم والشعوب، نالت حظا أوفر من الاهتمام الآكاديمي وحتى

([1]) خالد عبد الرحمن العيني، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، عمان، دار وائل، ط2، 2003م، ص88.

([2]) صباح أبو تاية، الأساليب الحديثة في إدارة الموارد البشرية لدى البنوك والإدارات، عمان، ص43.

السياسي، فهي تتطلب تظافر جهود كل أبناء أو افراد المجتمع دون تمييز بين الفئات الاجتماعية، مهما كانت طبيعة هذا التمييز، عرقي، دين، نوعي، إجتماعي كل الطاقات البشرية الممكنة والمتوفرة للدولة والمجتمع يجب أن تعبئ لهذا الغرض، وان تستغل بتأهيل كل الموارد البشرية المتاحة للدولة والمجتمع للاسهام الإيجابي في حل معضلة التنمية، واهمها المرأة والشباب، فهم نصف المجتمع من الناحية الديمغرافية والإقتصادية والإنتاجية، فمن الضروري أن تساهم المرأة في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجل، واكثر من ذلك ، فقد اصبح تقدم أي مجتمع مرتبطا ارتباطا وثيقا بمدى تقدم المرأة وقدرتها على المشاركة في التنمية بجميع جوانبها، لذلك ورد ضمن الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة ، هدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. [1]

علاقه المرأة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

مشاركة المرأة في العمل تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وهي أهداف أساسية لها دور مباشر في تعزيز مشاركة فعالة للمرأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف مكملة لها دور غير مباشر وأهداف اضافيه لتعزيز دور المرأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والقضاء على الفقر تعتمد إمكانية تحقيق هذا الهدف بشكل كبير على إنهاء التمييز ضد المرأة بمختلف أشكاله لأنه يقلل من قدرة المرأة في الحصول على فرص عمل واجور متساوية مع الرجل بالاضافة إلى ذلك فإن التمييز يعد عائق في وجه المشروعات التي تمتلكها المرأة بسبب صعوبة حصولها على موارد مالية تمكنها من إنشاء هذه المشروعات.

والقوانين والتشريعات تعد من الوسائل الرئيسيه التي تلعب دورا في ارساء دعائم التنمية بشتى أشكالها ومجالاتها وحجر الأساس في تمكين المرأة الاقتصادى فتحقيق التنمية الشاملة لايمكن أن ينجح دون مشاركة حقيقية للمرأة وتعددت التشريعات التي تضمن للمرأة حقها في العمل ومزاولة الأنشطة الاقتصادية وعلى قدم المساواة مع الرجل.

[1] -63 La tribune , le phénomène ne concerne pas uniquement le monde arabe , faible présence des femmes en politique, centre d' information des nations unies, Alger, le 25 Janvier 2009, p .4

على موقع: www.unie.org.dz تاريخ الدخول 5 اغسطس 2020 الساعة 4م

إن المرأة هي مفتاح تحقيق التنمية المستدامة وإن قضايا المرأة متشابكة في جميع المجالات فتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين يتشكل أساساً من الأسس الضرورية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وإحلال السلام والأمن المجتمعي والرخاء كما أن توفير التكافؤ أمام النساء والفتيات من الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والتمثيل في العمليات السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات سيكون بمثابة وقود لتحقيق التنمية الاقتصادية.

إن التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع لا يمكن أن تتحقق إلا بشراكة عادلة بين الرجل والمرأة تكون بموجبها النساء مشاركات في خطط وبرامج التنمية وأهدافها هي:-

الهدف الأول: القضاء على الفقر التمييز ضد المرأة يقلل من قدرة الحصول على فرص عمل وأجور متساوية.

الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

تعمل النساء في الأرياف في قطاع الزراعة ولكن تواجههن عقبات حقيقية في الوصول إلى الأسواق وموارد الزراعة مثل البذور المحسنة وفي معرفة التعامل مع المبيدات الآمنة.

العمل على وضع برامج تدريبية لرفع قدرات المزارعات فيما يتعلق باستخدام التكنلوجيا في الزراعة وتوفير قروض مناسبة والتوعية بحقوق النساء في تملك الأرض الزراعية وحقهن في الميراث.

الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

بعد ضمان الحياة الصحية وتحقيق الرفاهية للجميع أحد أهم عناصر التنمية المستدامة وأن الحق في الرعاية الصحية يجب أن يكون مكفولاً لجميع السكان وللمرأة بصفة خاصة حيث تواجه المرأة تحديات حقيقية فيما يتعلق بالصحة الإنجابية وقدرتها على أن تحسن من صحتها وصحة أطفالها لذلك لابد من تزويد المرأة بخدمات الرعاية والدعم المعرفي والرعاية الصحية للأمومة والطفولة.

الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز توفر التعليم مدى الحياة للجميع يحقق التعليم قدراً من الإنصاف والعدالة والمساواة بين الذكور وبين الإناث وكذلك فإن ضمان جودة التعليم المقدم تمثل هي الأخرى ركيزة لتمكين المرأة

ويرتبط بتعليم الفتيات ارتباط إيجابي بخروجهن من الفقر لما يحققه التعليم من فرص أفضل للحصول على عمل.[1]

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

إن تحقيق أهداف التنمية مرهون بإدراج قضايا المرأة ضمن الخطط التنموية.

تصميم برامج تدريبية يمكن للمرأة الوصول إليها بطرق سهلة وبتكلفة مناسبة خاصة المرأة الفقيرة ويتم من خلال هذه البرامج العمل على فرع قدرات النساء في شتى المجالات خاصة في مجال إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

إعادة مناقشة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ضوء المستجدات وصياغة اتفاقية متخصصة للحقوق الاقتصادية وللمرأة خاصة ما يتعلق بالرواتب والمعاشات وكذلك الخدمة الصحية والميزات للتأكيد على الحقوق التي أقرها الإسلام للمرأة.[2]

الهدف السادس: ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة:

تعتبر المرأة هي المستخدم الأساسي والمباشر للمياه لأغراض الاستهلاك المنزلي وتتأثر بنقص المياه النظيفة أو انعدامها وبعدم الحصول على مرافق صحية ومشروعات المياه تعطي نتائج أفضل عندما توجد بها مشاركة النساء، وتقضي النساء وقت طويل في جمع المياه في المناطق الريفية التي لا تتواجد فيها الحياة النظيفة.

الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموروثة والمستدامة

تلعب المرأة دور رئيس فيما يتعلق باستخدام الطاقة حيث تقوم في المناطق الفقيرة والريفية بجمع الأخشاب والحطب كمصدر طاقة لطهي الغذاء التي تقوم المرأة بإدارة استخدام الطاقة الحديثة داخل المنزل لذا فإن المرأة بصفتها المستخدم الرئيس

([1]) بيانات الأمم المتحدة عن مؤشرات التنمية المستدامة: تاريخ الخول5 سبتمبر 2020 الساعة http://www.datatopics.worldbanks.org/sdgs/spa-selected-indicators.html

([2]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – مؤشرات المساواة بين الجنسين: تاريخ الخول5 سبتمبر 2020 الساعةhttp://hdr.undp.org.en/composite/gill

للطاقة يجب أن تكون مشاركة في جميع السياسات والاستراتيجيات التي تخص الدولة في هذا المجال.

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي للموارد الشاملة للجميع والمستدام والعمالة الكاملة المنتجة وتوفير العمل الأمثل للجميع

إذا تحققت المساواة بين الرجل والمرأة في سوق العمل سوف يزداد النمو الاقتصادي ورغم أن الانخراط بسوق العمل هو الفرصة الأهم للمرأة للحصول على التمكين الاقتصادي إلا أنها تواجه تحديات تتعلق بانتشار البطالة ومشكلة عدم تساوي الأجور، لذلك لابد من العمل على رفع قدرات المرأة فيما يتعلق بريادة الأعمال وتوفير خبرات لدعم المهارات المطلوبة لسوق العمل.

الهدف التاسع: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار

تواجه النساء قدر من الغياب عن المشاركة في مجال التصنيع وتواجه تحديات تتعلق بملكية المشروعات الصناعية والتغيب عن فرص التصدير الحقيقية ولا توجد إحصاءات دقيقة عنها.

الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

النساء أكثر عرضة للتمييز وانعدام المساواة الاقتصادية بين الدول وداخل الدولة نفسها فنجد التفاوت في مستوى الدخل والموارد الذاتية.

الهدف الحادي عشر: استدامة المدن والمجتمعات

تعتبر المدن أهم آليات دعم النساء لما توفره من بيئة آمنة للحياة والعمل فيؤدي القصور في التخطيط العمراني والزيادة السكانية وارتفاع معدلات الهجرة إلى الحضر إلى تزايد معدل الإسكان العشوائي بالمناطق الحضرية وتعد المرأة الأكثر تضرراً حيث يسود انعدام الأمن بالإضافة إلى انخفاض المشاركة الاقتصادية وتدني نسبة التعليم وعدم توفر الخدمات الأساسية.

الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاكية وإنتاج مستدامة

تستغرق المرأة وقت أطول في العمل الزراعي وتواجه المرأة أشكال متعددة من التمييز بعضها المستخدم الرئيس للعديد من السلع والخدمات.

الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

المرأة تتضرر بدرجة أكبر من الرجل من مخاطر تغير المناخ بسبب التباين بينها وبين الرجل في الوصول إلى الموارد وإضافة إلى ضعف فرص تحسن مسيرتها الحالية وتلعب المرأة دور كبير في انتشار العادات الحسنة أو السيئة التي تؤثر على البيئة كترشيد استهلاك المياه مثلاً أو خفض حجم النفايات غير القابلة لإعادة التدوير مما يساهم في دعم السياسات البيئية العامة.

الهدف الرابع عشر: تدقيق الاستخدام المحافظ والمستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية للتنمية المستدامة

النساء مستهلك رئيسي للأسماك في غذائها في مراحل الحمل والرضاعة وتعمل نسبة بسيطة من النساء في نشاط الصيد وتربية الأسماك.

إن التنمية المستدامة للقطاعات المتعلقة بالمحيطات والبحار يمكنها أن تتبع فرص أكثر للمرأة للعمل والحصول على دخول أعلى وذلك عند تطبيق سياسات تراعي المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الموارد البحرية خاصة في مهن التسويق والبيع كما أن إتاحة الفرصة للمرأة للحصول على مدخلات الإنتاج والمعلومات الكافية عن السوق والتمويل سوف يزيد من قدرتهن على الإنتاج في مجال الأنشطة البحرية بشكل ملحوظ.[1]

الهدف الخامس عشر: تحقيق الاستخدام المستدام للأرض

تواجه النساء اللاتي يعتمدن على الغابات في الحصول على الدخل.

محدودية الوصول إلى الأسواق والحصول الآمن على الموارد من الغابات في استخدامها.

تمويل ودعم الأبحاث المرتبطة بمكافحة التصحر والجفاف والتغيرات المناخية لاسيما فيما يتعلق بتأثيرها على المرأة ودور المرأة في خدمة حلول لهذه المشكلات وأن تراعي مخرجات هذه الأبحاث احتياجات المرأة وقدرتها باعتبارها رأس مال بشري يمكن استغلاله بالشكل الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة.[2]

([1]) خالد أبو عيشة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، منظمة المرأة العربية 2015م، ص124.

([2]) فداء حداد: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ومكافحة التصحر، منظمة المرأة العربية، 2015م، ص126.

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

بالسلام والعدل فإن المرأة تواجه عدد من التحديات مثل الحروب التي تهدد بقاء المرأة مع أسرتها وأولادها ويعرضها للحجز والعنف بسبب الصراعات والنزاعات، كما قد يقعن ضحايا الاتجار بالبشر لذلك لابد من تمكين المرأة من اتخاذ القرارات أثناء الحروب لتحقيق السلام وتقليل العنف ضدها ودعمها في مكافحة التطرف والإرهاب.

الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة:

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة شراكات بين الحكومات وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني بالإضافة إلى القطاع الدولي، وهذه الشراكات الشاملة تنبني على قواعد وقيم، ورؤية وأهداف مشتركة تضع الناس والكوكب في هذه الجهود وتكون على جميع الأصعدة العالمية والإقليمية والنظرية والمحلية.

البعد الإستراتيجي:

من السمات المميزة للتخطيط الاستراتيجي الجرأة وعدم الركون إلى التقليدية والروتين وبالنظر إلى المرأة كمورد من الموارد البشريه وعنصر بشرى فاعل ومؤثر وعامل كالرجل تماماً مع قراءة وتحليل البيئة المحلية والدولية من منظور استراتيجية وتحديد الرؤية والرساله والأهداف الاستراتيجية والقدرة على التنفيذ وإجراء التغيير الاستراتيجى سنجد أن تحليل البيئة يقود إلى تحديد الفرص والمهددات ومعرفة نقاط القوه والضعف وفق قراءة صحيحة وعميقة.

الرؤية:

إمرأة قوية في مجتمع متطور تسوده قيم الحرية والعدالة والمساواة والأخلاق الفاضلة

الرساله :

تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها المجتمعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الاهداف الاستراتيجيه:

1. **العمل على أن تقوم المرأة بدور بارز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.**
2. **دعم وتمكين المرأة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.**
3. **إشراك المرأة في إتخاذ القرارات في جميع المجالات.**

4. تمكين المرأة من المشاركه في إعداد الخطط الاستراتيجية.
5. الدعم القانونى والاعلامى لقضايا المرأة

نقاط القوه:

1. كثافة سكانية عالية.
2. كوادر ذات تعليم عالى.
3. رغبة النساء في العمل.

الفرص:

1. المناخ السياسي المساند لدور المرأة الذي يشمل إلى جانب الأطر الدستورية والتشريعية فتح المجال للمرأة لتولى أعلى المناصب.
2. تحسين فرص التعليم وخاصة التعليم العالي والتطور المتزايد لمنصات ريادة الأعمال التي ساهمت في اعطاء فرص غير مسبوقة للنساء وصاحبات المشروعات والمبدعات لأن تلقى افكارهن الدعم المادي والمعنوي والتدريب الفنى اللازم.
3. حركة إحياء الوعى بقضايا المرأة التى توفرها بشكل خاص المنظمات الدولية والوطنية العاملة في المرأة.
4. التطور التكنولوجي الكبير وظهور منصات الترويج والتسويق والتوظيف الالكتروني.
5. تهجير الكوادر الوطنية المؤهلة للدول الأخرى.

نقاط الضعف

1. قلة فرص العمل.
2. ارتفاع معدلات البطالة.
3. ضعف قاعدة البيانات المتوفرة عن أوضاع النساء.
4. صعوبة الحصول على القروض والتمويل.
5. كثير من الأنشطة التي تؤديها المرأة تستثني من إحصاءات القوى العاملة والدخل القومي.

المهددات

1. انعدام المساواة بين الجنسين فالنساء هن الفئة الأقل في الوصول إلى الموارد كما انهن يمثلن الحلقه الأضعف في التنمية.
2. الغزو الثقافي والفكري.

3. ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشى فرص عمل كثيرةعلى حساب الاستثمار المنتج المولد للوظائف.

السياسات:

تعنى الإستغلال الأمثل لنقاط القوة وتنميتها والاستفادة من الفرص المتاحة وتطويرها وصناعة فرص جديدة وايضا يتضمن علاج نقاط الضعف والتعامل مع المهددات ولتحقيق التنمية المستدامة لابد من تضافر الجهود من قبل الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والقطاعات الاهليه وانتهاج سياسة تؤدي إلى توفير ظروف اجتماعية وبيئية مواتيةتتيح المجال للاستفادة من قدرات المجتمع وتعزيز الإمكانات المتاحة لتحقيق الرفاه الاقتصاد والاجتماعى.

الحكومة :

وضع قرارات ملزمة لكل المجتمع تتناول قيمه المادية والمعنوية ومراجعة القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق المرأة والأسرة والطفل وضمان مشاركة المرأة في التنمية المستدامة مع مراعاة الشفافية والنزاهة في معالجة قضايا المرأة واحترام الحقوق وتعزيز قاعدة معلومات المرأة الداعة لرسم السياسات واتخاذ القرار مع توفر الدراسات والبحوث الداعمة للمرأة ووجود سياسة إعلامية تؤكد ترسيخ القيم الفاضلة ونبذ الممارسات السالبة مع تحسين السلوك الصحي والإيجابي نحو سلوك يفضي إلى حياة قويمة بالتوسع في خدمات الرعاية الصحية الأساسية والتغطية الصحية الشاملة التي تؤكد أن الصحة حق إنساني والحكومة مسؤولة عن توفير الصحة لمواطنيها حيث أنها وسيلة مهمة لتحقيق العدالة الاجتماعية وأداة لتوحيد الجهود الوطنية من أجل بناء أمة صحية تستطيع أن تساهم بفعالية وكفاءة في التنمية المستدامة الشاملة للبلاد وإدماج الاتفاقيات المصادق عليها في الخطط الاستراتيجية وكل البرامج والسياسات التنفيذية الخاصة بالمجالات التعليمية والثقافة والاجتماعية والاقتصادية وضرورة مشاركة المرأة في تنفيذ وتفعيل الآليات القائمة وإحكام التنسيق بهدف تعزيز حقوق المرأة وتمكينها وإدماج النوع الاجتماعي في التنمية المستدامة وفقاً للمرجعيات الوطنية وما تم التوافق عليه من سياسات إقليمياً ودولياً وضمان حصول المرأة على التمويل الأصغر وإنشاء صناديق الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

القطاع الخاص:

تمويل الاستثمار وإعادة الإنتاج والاتجاه إلى الصناعات التحويلة التي تحتاج إلى كثافة العمل لخلق فرص عمل كثيرة وتشجيع الكوادر التخصصية في الانخراط في النشاطات التجارية وتوسيع قاعدة مشاركتها في الخطط والأنشطة الاقتصادية لأحكام التنسيق وتمكين القطاع الخاص ليتكامل دوره مع القطاع العام في تنفيذ الخطط الاستراتيجية وإقرار المعاملة المتساوية في الأجر لدى شركات القطاع الخاص.

المجتمع المدني:

تنفيذ منظمات المجتمع المدني شريك فاعل في تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بالمرأة على المستوى القاعدي وتفعيل وتوظيف الجهد الطوعي الوطني والمنظمات الدولية مع الالتزام بمبادئ وسياسات العمل الإنساني والثوابت الوطنية المنظمة ورفع كفاءة المؤسسات المعنية بالمرأة والأسرة وتشجيع التنسيق والشراكات لتبادل الخبرات ونشر الوعي المجتمعي لمناصرة المرأة وقضايا الطفولة وإعطاء الأولوية لها على كل المستويات واستقطاب الدعم المادي والمعنوي والفني لها.

خاتمة:

فلا بد من وضع خطط تعمل على تمكين المرأة في إطار قيم الأمة وأعراف المجتمع وإحراز التقدم في التأصيل المستدام للمورد الشبابي بما يمكنه من بناء قدراته وتوظيف كفاءته والارتقاء بقاعدة التعليم للجميع إلى مستوى التأهيل النوعي للمورد البشري من خلال المنظومات المتقدمة للتعليم والإعلام والمعلومات ليكون التعليم متصوراً بأهداف البحث العلمي والتطوير التقني مربوطاً بخطط التنمية والعمالة، ومفتوحا على معطيات العلم الحديث والتقانة وأن يصبح الإعلام مستجيباً لتطور الآفاق الفضائية والشبكية ومتجاوباً مع مقتضيات القيم العليا للمجتمع والمصالح الكبرى للبلاد من أجل التنمية المستدامة للأجيال القادمة.

وقد أعدت استراتيجية بناء القدرات واستراتيجية التعليم والتدريب انطلاقاً مما هو مستقر في أصول المعرفة من أن التنمية في جوهرها تنمية بشر أداتها العليا وغايتها الأسمى هو الإنسان لذا فهي تسعى لتوسيع الخيارات المتاحة أمامه ولتوظيف قدرات البشر وحشد طاقاتهم للبناء والتنمية والتعمير مرابطة بين السكان والتنمية المستدامة

والتقنيات الحديثة لتحقيق تطلعات الشعب في بناء أمة موحدة آمنة ومتكاملة وتحقيق مجتمع المعرفة والرقي والفضيلة والتميز والأصالة المعاصرة هذا وقد ركزت الاستراتيجية على قضايا السكان والإرشاد والأوقاف والشباب والرياضة بهدف التمكين لقيم المجتمع العليا، ونجد أن الأهداف الخاصة بالمرأة هي تمكينها من ترقية كامل إمكاناتها وكفالة حقوقها المدنية والسياسية وتعزيز مشاركتها في عملية إقرار السياسات ومساهمتها في عمليات التحديث والتطوير وتعزيز دورها في نشر ثقافة السلام وبخاصة مشاركتها في فض النزاعات وقائيا وإجرائياً وتحقيق الأمومة الآمنة والطفولة السليمة لضمان صحة الإنجاب والتوالد وإرساء أسس الأمن الاجتماعي بالتصدي لبؤر الفقر وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية وإدماج الفئات السكانية الضعيفة وترقية قدرات المرأة خاصة الريفية لزيادة فرص الاندماج الاجتماعي وتقليل معدلات البطالة وسط الخريجين والشباب والمرأة والداخلين الجدد لسوق العمل والاهتمام بالفئات المستضعفة في المجتمع كالنساء والمعوقين وبذل الجهود لإضفاء الحماية التشريعية على هذه الفئات وإدماج قضايا المرأة والأسرة في التنمية الشاملة، فلا بد من بذل الجهود في مجال تنمية المرأة على المستوى الرسمي بوزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون الطفل حيث أنشاء إدارة مخصصة للمرأة وصدور توجيه لكل الوزارات بإنشاء إدارة للمرأة.[1]

أولاً: النتائج:

1. البيئة الاجتماعية لها دور كبير في اضعاف دور المراة في المجتمع .
2. ترتفع نسبة مساهمة المرأة في الاقتصاد مع ارتفاع المستوى التعليمي والتدريب.
3. الترتيبات الاستراتيجية والخطط التنموية لم تراعى كل أوضاع المراة بالقدر الكافي.
4. تمكين المراة اقتصاديا له دور ايجابي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة .
5. السياسات الاقتصادية تشكل معوق رئيسى في اسهام المراة في النشاط الاقتصادى .
6. ضعف التمكين الاقتصادي للمرأة الناجم عن انخفاض نسبه المشاركه في سوق العمل وقلة فرص العمل المتاحةوضعف الإمكانيات المادية.

(1) المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي- الاستراتيجية ربع القرنية/ السودان.

7. المبادرات النسائية المجتمعية المراعية البيئة تساهم بقدر كبير في التنمية المستدامة إذا تم ربطها بالخطط الوطنية الاستراتيجية.
8. يساهم تحسين الفرص المتاحة للمراة في توسيع نطاق التنمية الاقتصادية .

ثانياً: التوصيات:

1. استحداث أنماط جديدة من المهارات في مجالات متعددة لعمل المرأة كالمشاريع التجارية وتقديم الخدمات والاستيراد والتصدير.
2. ايجاد وحدات إدارية متخصصه بالتخطيط الاستراتيجي في الوزارات والمؤسسات وذلك للتعامل مع الخطط الاستراتيجية بصورة أكثر جدية من حيث المفهوم وأهمية العمل وتوفير كوادر إدارية واعية ومدربة للقيام بهذا العمل على الوجه الصحيح.
3. زيادة الموارد المالية اللازمة وزيادة الاهتمام بالدورات التدريبية والتأهيلية لرفع مستوى وكفاءة المرأة في كل القطاعات.
4. العمل على خلق فرص عمل جديدة وغير تقليدية وتوفير كافة الخدمات الاستشارية والادارية الفنية لتكون قادرة على تأسيس وإدارة المشاريع والدخول في مجال ريادة الأعمال في العديد من المهن المختلفة.
5. العمل على رفع المستوى الثقافي للمرأة بالمجالات الاقتصادية وذلك بإقامة المؤتمر ات والندوات وورش العمل والدورات التدريبية والتأهيلية وتبادل الخبرات المحلية والإقليمية والدولية.

المقترحات

بالرغم مما اثبتته البحوث والممارسات العلمية عن مدى نجاح المرأة في رفع مستوى التنمية الا أن دور المرأة في عملية تحقيق التنمية المستدامة كثيرا ما تتعرض لبعض الصعوبات فعليه يقترح الباحث اجراء بحوث مستقبلية في الآتي:

1. المنظور الاستراتيجي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .
2. معايير التنمية المستدامة وإمكانية تطبيقها في السودان .
3. دور المرأة في رتحقبق التنمبة الاقتصادية من منظور إسلامي
4. استراتيجية مكافحة الفقر وآثارها على التنمية المستدامة في السودان.
5. استراتيجية المسؤولية المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة

المصادر والمراجع

1. أشرف محمد عاشور، جغرافية التنمية في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2008م.
2. حسن أحمد توفيق: الإدارة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط1 (القاهرة: 1986م).
3. حسن كمال الطاهر، ورقة عمل بعنوان: التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات تنمية الموارد البشرية، 2012م، الخرطوم، المؤتمر القومي الأول لتنمية الموارد البشرية
4. خالد أبو عيشة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، منظمة المرأة العربية 2015م.
5. خالد عبد الرحمن العيني، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، عمان، دار وائل، ط2، 2003م.
6. صباح أبو تاية، الأساليب الحديث في إدارة الموارد البشرية لدى البنوك والإدارات، عمان.
7. عصام نور سرية، دور المرأة في تنمية المجتمع (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2006م).
8. فايز محمد عيسوي، أسس جغرافية السكان، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، ط2، 2009م.
9. فداء حداد: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ومكافحة التصحر، منظمة المرأة العربية، 2015م.
10. كامل بكرى التنمية الاقتصادية مؤسسة شباب الجامعة مصر 1984م. مجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي- الاستراتيجية ربع القرني السودان
11. ماهر أبو المعاطي علي، التخطيط الاجتماعي ونموذج السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري، القاهرة، مكتبة الصفوة، 1999م.
12. مجلة الأسرة والمجتمع، تأسست في يوليو 1996م، العدد التاسع والأربعون، مارس، 2011.
13. محمد الجوهري وعبد الخريم: طرق البحث الاجتماعي، ط1 (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985م).

14. **محمد حسين أبو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، الخرطوم،** 2014**م.**

15. **محمد عبد العزيز عجمية ، صبحى تاريس فريضة ,مذكرات في التنمية والتخطيط الدار الجامعية للنشر والتوزيع مصر** 1986**م**

16. **محمد عوض جلال الدين، إنجاز التنمية المستدامة ومناهضة الفقر، الخرطوم،** 2003**م.**

17. **المنتدى السياسى الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة المجلس ا الاقتصادى والاجتماعى يوليو** 2016 https://ar.wikipedia.org/wiki

18. La tribune , le phénomène ne concerne pas uniquement le monde arabe, faible présence des femmes en politique, centre d' information des nations unies, Alger, le 25 Janvier 2009, p 4. على www.unie.org.dzموقع: تاريخ الدخول 5 اغسطس 2020 الساعة 4م

19. http://www.datatopics.worldbanks.org/sdgs/spa-selected-indicators.html